المحاضرة الثامنة
منهج دراسة الحالة

مقدمة

سبق أن أشرنا إلى أن العلاقة بين أجزاء الظاهرة الاجتماعية ليست علاقة آلية ميكانيكية وإنما هي ديناميكية ، وأننا إذا كنا في حاجة إلى تحليل الظاهرة لتبسيطها وفهمها، فإننا في الوقت ذاته في حاجة إلى إطار نرد إليه العناصر التي حللناها وإلا فقدت دلالتها وأهميتها.

وقد أشرنا أيضاً إلى أهمية الدراسة التكاملية في فهم الظواهر الاجتماعية وقلنا أنه لتحقيق هذه الغاية يمكن الاستفادة بمختلف مناهج البحث التي من بينها منهج دراسة الحالة.

ولتفسير هذا القول سنحاول في هذا الفصل أن نلقى ضوءاً على منهج دراسة الحالة محاولين التعريف به وبخصائصه وكيفية استخدامه في البحوث الاجتماعية ومدى الاستفادة به في فهم الظواهر المدروسة.

أولا : المقصود بمنهج دراسة الحالة

يطلق على منهج دراسة الحالة في الفرنسية اسم "المنهج المونوجرافي" والمونوجرافيا تعنى وصف موضوع مفرد، ويقصد بها علماء الاجتماع الفرنسيون القيام بدراسة وحدة مثل الأسرة أو القرية أو القبيلة أو المصنع دراسة مفصلة مستفيضة للكشف عن جوانبها المتعددة والوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المتشابهة.

أما العلماء الأمريكيون فقد وضعوا تعريفات متعددة لمنهج دراسة الحالة، وتنفق أغلب التعريفات على أن منهج دراسة الحالة هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً عاماً، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة لها.

وفي ضوء التعريفات المختلفة لمنهج الدراسة الحالة يمكن تحديد العناصر الأساسية للمنهج فيما يلي:-

١. ليس من الضروري أن تكون الحالة جماعة أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً محلياً، فقد تكون فرداً.
٢. طالما أن منهج دراسة الحالة ينصب على دراسة الوحدات الاجتماعية سواء أكانت وحدات كبيرة أو صغيرة فإن الوحدة الصغيرة قد تكون جزءا من حالة في إحدى الدراسات، بينما تكون حالة قائمة بذاتها في دراسة أخرى، فإذا كان البحث مثلاً ينصب على دراسة مجتمع محلى ، فإن ذلك المجتمع يكون بمثابة الحالة، بينما تصبح الأنظمة الاجتماعية والجماعات المكونة للمجتمع المحلى وكذلك الأفراد بمثابة أجزاء أو مواقف أو عوامل داخله في تكوين الحالة، وإذا كان موضوع الدراسة منصبا على المؤسسات الاجتماعية فإن كل مؤسسة اجتماعية تعتبر بمثابة حالة، بينما يصبح الأفراد مجرد أجزاء أو مواقف أو عوامل داخله في تكوين الحالة، أما إذا كان موضوع الدراسة منصبا على الأفراد فإن كل فرد من الأفراد يعتبر حالة قائمه بذاتها.
٣. يقوم المنهج على أساس التعميق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف.
٤. يهدف المنهج إما إلى تحديد مختلف العوامل التي تؤثر في الوحدة المدروسة أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة .

ثانيا :أهداف المنهج والظروف التي تستخدم فيها

استخدمت دراسة الحالة من قديم الزمن في كثير من الميادين ومختلف الأغراض، استخدمها علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع وعلماء النفس والمشتغلون في ميدان الخدمة الاجتماعية، كما استخدمها رجال الصحافة والقانون وكثيرون غيرهم بيد من كل واحد من هؤلاء كانت له طريقته في الدراسة وأهدافه تغاير أهداف الآخرين.

ويُرَجع فريق من المشتغلين بمناهج البحث الاجتماعي شيوع استخدام منهج دراسة الحالة خلال الثلاثين سنه الماضية إلى ظهور نظرية الجشطالت Gestalt التي لفتت النظر إلى ضرورة الاهتمام بالموقف الكلي الذي يتفاعل فيه الكائن الحي باعتباره _أي الكائن- جزءاً من الموقف لا ينفصل عنه إلا بقصد التحليل فقط .

وليس من شك في أنه كان للتجارب والظواهر العديدة التي أبرز فيها رجال الجشطالت خطأ التفكير الذرى الذي ينادى بالبحث عن الدقائق المادية للظاهرة وإلى إغفال المجال الكلى الذي تحدث فيه أثره في تعديل كثير من علماء النفس ومن المشتغلين بالبحث الاجتماعي نظرتهم، فبدأوا يفكرون على أساس أن الجزئيات لا تعدو أن تكون مجرد جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية وهذه الجزئيات لا يكون لها معنى إلا من هذه الزاوية، أي إلا إذا نُظِر إليها من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، ومن هنا شاع منهج دراسة الحالة في البحث وأصبح هدفه الرئيسي الاهتمام بالموقف الكلي ، والنظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها ، ولذا فإنه يلزم استخدام منهج دراسة الحالة في الظروف الآتية:-

١- حينما يريد الباحث أن يدرس المواقف المختلفة دراسة تفصيلية في مجالها الاجتماعي ومحيطها الثقافي بما تشمله الثقافة من عادات وتقاليد وقيم وآراء وأفكار واتجاهات سائدة.
٢- حينما يريد الباحث أن يدرس التاريخ التطوري لشيء أو شخص أو موقف معين .
٣- حينما يريد الباحث أن يتوصل إلى معرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص ما بدراسة حاجاته الباحث الاجتماعية واهتماماته ودوافعه، على أن ينظر إلى الفرد باعتباره عضوا في الجماعة التي يعيش فيها ويتفاعل معها في إطار ثقافتها الكلية.
٤- حينما يرغب الباحث في الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المحيطة بموقف اجتماعي أو في التوصل إلى معرفة العوامل المتشابكة التي يمكن استخدامها في وصف وتحليل العمليات الاجتماعية التي تقوم بين الأفراد نتيجة لحدوث التفاعل بينهم كالتعاون والتنافس والتوافق والتكيف.

دراسة الحالة والإحصاء

ليس هناك تعارض بين استخدام دراسة الحالة والإحصاء في البحث الاجتماعي، فكلاهما لازم للآخر ومكمل له، وكلاهما ضروري في الكشف من الحقائق العلمية وفي تفهم العوامل المختلفة المحيطة بالظاهر المدروسة.

فالطريقة المتبعة في الإحصاء - كما يدل عليها الاسم العربي- هي طريقة العد، ففي كل أبحاثنا الإحصائية نعبر عن مشاهدتنا للظواهر تعبيرا عدديا، ونسجل هذه الملاحظات في صورة رقمية، فهل يمكن والحال كذلك أن نكتفي بالإحصاء في فهم المواقف الاجتماعية.

يجيب على ذلك الدكتور حامد عمار بقوله: "ففي المفاهيم الإحصائية تركيز وتجميع للمعلومات والخبرات ولا يمكن أن يُستغنى عنها في المجتمع الحديث" ولكن الذي يمكن أن نتساءل عنه، وهو مزلق من مزالق الأرقام هو أن يكون الإحصاء والعد نشاطا بشريا يتسم بصفه "العلمية" ليكون بديلا عن فهم الإنسان، ولا أريد أن أتعرض لم يمكن أن تخفيه الأرقام أو تظهره في صورة متعمدة محرفة، فتلك قضيه أخرى، إن مصدر الخشية هو أن يتحول الإنسان إلى رقم كما كان يحدث في المدارس السلطانية العثمانية حيث كان للطلاب أرقام يعرفون بها فتُغنى عن أسمائهم بل وتغنى عن محاولة فهمهم كأفراد.

ويناقش مختلف المفاهيم الإحصائية ويتساءل عن مدى إمكانية الثقة فيها في فهم الناس أو الأوضاع أو في عمل البرامج أو في حل المشكلات ويقول: "إن الإحصاء والعد والمتوسط الحسابي والتصنيفات الإحصائية هي خط بداية تبين بعض العناصر والمتوسطات ومداها ومجالها وتوزيعاتها، إلى غير ذلك من المفاهيم التي يستخدمها العقل الفطن والحس المرهف للفهم الكامل والتقدي السديد للمواقف أو للناس، ولا ينبغي أن تغلق هذه التصنيفات الإحصائية ذهن الباحث أو المترجم للدراسات الاجتماعية دون الحالات الحية الواقعية" .

ويقول عن المتوسط الحسابي "فالمتوسط الحسابي إذن بداية وليس غاية في حد ذاته، بداية تُعين على معرفة الصورة المبدئية لما يسمى "بالحالة العادية" القائمة على سبيل التجريد، لكن الحالة الواقعية هي الغاية التي يراد فهمها ودراستها ومواجهتها وقد يتمثل فيها بعض عناصر هذا المتوسط، لكن المقصد الأساسي هو الحالة الحية هو الفرد، كل فرد بكيانه الخاص، خاصة وإذا كانت النظرة الديمقراطية هي عقيدتنا وهى تقوم أساسا على تقدير الفرد واعتباره كإنسان حي لا كمتوسط حسابي يصدق عليه ما يصدق على غيره دون اعتبار لمكوناته الخاصة".

وعلى هذا فإننا نستطيع القول بأن الإحصاء على الرغم من أهميته في البحوث العلمية إلا أنه لا يكفي في شرح العوامل الديناميكية المؤثرة في الموقف، أما منهج دراسة الحالة فإنه يعتبر ضروريا لفهم الموقف ككل وللتعمق في معرفة الظروف المختلفة المحيطة بالظاهرة المدروسة.

- وتضرب بولين يونج مثالا تؤيد به هذا الرأي فتقول:

في إحدى الدراسات الإحصائية التي أجريت على إحدى الجماعات الروسية المهاجرة إلى الولايات المتحدة اختار الباحثون ٢٦٥ شخصا ينتمون إلى ١٠٨ أسرة ، وكان الهدف من البحث تحديد نسبة الأبناء الجانحين من بين أبناء الأسر ومعرفة العوامل التي تؤدى إلى انحرافهم، وقد أسفرت الدراسة عن النتائج الموضحة بالجدولين التاليين:-

جدول رقم (١) توزيع أفراد العينة إلى جانحين وغير جانحين

نوع الأفراد	العدد	النسبة المئوية
جانحون	١٨١	%٦٨,٣
غير جانحين	٨٥	%٣١,٧
المجموع	٣٦٥	%١٠٠

جدول رقم (٢) توزيع الجانحين حسب فئات السن

فئات السن	العدد	النسبة المئوية
٩- ١٩	١٥٥	%٨٥,٧
٢٠- ٢٤	٢٥	%١٢,٨
٢٥-	١	%٠,٥
المجموع	٣٦٥	%١٠٠

وتشير النتائج الإحصائية لهذه الدراسة إلى ارتفاع نسبة الانحراف بين أبناء هذه الجماعة، وتزداد على وجه الخصوص بين صغار السن، وقد حول الباحثون أن يفسروا هذه الظاهرة في ضوء النتائج الإحصائية، فنسبها البعض إلى عوامل منها الضعف العقلي وزيادة الاضطرابات النفسية والعصبية، ونسبها آخرون التي تغير نظرة القانون إلى من هم المنحرفون والمجرمون .... إلى غير ذلك من تفسيرات.

ولما استعان الباحثون بمنهج دراسة الحالة، ورجعوا إلى تواريخ الحياة ودرسوا حالات الأفراد من النواحي العضوية والسيكولوجية والتربوية تبينوا أن زيادة نسبة الانحراف ترجع إلى عوامل أخرى غير تلك التي توصلوا إليها من دراستهم الإحصائية .

فقد وجد الباحثون أن الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن ٢٥ سنة ولدوا أصلا في روسيا ثم انتقلوا إلى الولايات المتحدة مع ذويهم وكانوا يعيشون في ظل القيم التي يؤمن بها آباؤهم، فلم يحاولوا التحلل منها أو الخروج على سلطانها لأنها رسبت في تكوينهم ولذا كادت تنعدم بينهم نسبه الانحراف.

أما الأفراد الذين تراوحت أعمارهم بين ٢٠-٢٤ فقد وجد أنهم ولدوا بالولايات المتحدة ثم التحقوا بمدارسها، وكانوا يقضون أغلب أوقاتهم - وخاصة وقت الفراغ - بين أفراد آخرين ينتمون إلى بيئات ثقافية متباينة، ومن هنا بدأ الصراع بين القيم الثقافية يأخذ سبيله إلى هؤلاء الأفراد، صراع بين القيم التي يتمسك بها الآباء وبين القيم الجديدة السائدة في البيئات الأمريكية، وقد ترتب على هذا الصراع تذبذب الأفراد بين القيم التي يؤمن بها آباؤهم وبين القيم الجديدة، ولذا لم تعد وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية ذات أثر في توجيه هؤلاء الأفراد وفي البعد بهم عن عوامل الانحراف.. ولكن أفراد هذه الجماعة بعد أن انقطعت صلتهم بحياة الشارع وبعد أن التحقوا بأعمال صناعية مختلفة عادوا إلى قيم أبائهم وبعدوا عن عوامل الانحراف.

أما الأفراد الذين تراوحت أعمارهم بين ٩- ١٩ سنة فقد وجد أيضاً أنهم ولدوا بالولايات المتحدة وعاشوا في قمة صراع القيمة بين الثقافة القديمة والثقافة الجديدة، وعاشوا مع إخوانهم المنحرفين فترة من الزمن وتأثروا بهم ولم يعد الآباء قادرين على توجيههم وفقاً للقيم التي يؤمنون بها، ولذا بلغت نسبة الانحراف غايتها بينهم.

من المثال السابق يتبين لنا أن الأساليب الإحصائية وحدها لم تكن قادرة على التغلغل في أعماق الموقف، ولم تكن كافية لإعطاء صورة ديناميكية لمظاهر الصراع القائمة بين أفراد هذه الجماعة، ولذا فإننا نعود لنقرر الحقيقة التي سبق أن ذكرناها وهى أن الإحصاء ودراسة الحالة ضروريان للبحث، فكلاهما لازم للآخر ومكمل له، وكلاهما ضروري لفهم المواقف المختلفة والكشف عن حقيقتها.

وتؤكد بولين يونج هذا المعنى بقولها أن الأخصائي الذي يجمع البيانات من مصادر أولية أو ثانوية يختار مجموعه من العوامل التي تتضمنها المواقف الاجتماعية وبجمع عنها البيانات في صورة قياسية رقمية، ويلخصها بطريقة تسهل بها معرفة اتجاهات الظواهر، وعلاقات بعضها ببعض، بينما الذي يستخدم منهج دراسة الحالة فإنه يختبر مواقف وأشخاصاً وجماعات ونظما اجتماعية وينظر إليها نظرة كلية ، ثم غنه ولاشك يستطيع الوصول إلى تعميمات من دراسة عدد من الحالات إذا جمعت عنها البيانات بطريقة علمية موضوعية منظمة، وهذه التعميمات قد تكشف عن عدد كبير من العوامل السببية التي تؤثر في الموقف الاجتماعي في حين أن الإحصائي باستخدامه لمعاملات الارتباط لا يكشف إلا عن العلاقة بين ثلاثة أو أربعة على الأكثر في وقت واحد.

دراسة الحالة في البحث الاجتماعي وفي خدمة الفرد:

يختلف منهج دراسة الحالة – كما يستخدم في البحث الاجتماعي – عن منهج دراسة الحالة الذي يستخدم في خدمة الفرد فيما يلي:-

١. حينما يستعين الباحث الاجتماعي بمنهج دراسة الحالة فإنه يجمع البيانات لتصنيفها وتحليلها والمقارنة بينها رغبة في الوصول إلى تعميمات بالنسبة للظواهر المدروسة، أما في خدمة الفرد فإن دراسة الحالة تتجه أساسا إلى فهم شخصية الفرد (العميل)، والتعرف على سمة الحياة التي يحياها، والكشف عن الظروف التي ظهرت فيها المشكلة التي يعانيها على أساس أن كل حالة متميزة عن غيرها من الحالات ، وبعبارة أخرى فإن الأخصائي الاجتماعي في خدمة الفرد يتجه إلى التخصيص أكثر مما يتجه إلى التعميم، إذ أنه يركز اهتمامه على الجوانب البارزة المميزة لشخصية الفرد (العميل) على حين أن الباحث الاجتماعي يتجه إلى التعميم أكثر مما يتجه إلى التخصيص.
٢. في البحث الاجتماعي يقدم الباحث نتائجه دون أن يضع في اعتباره مسألة العلاج المباشر، أما في خدمة الفرد فإن الأخصائي الاجتماعي حينما يجمع الحقائق عن الحالة فإنه يستخدمها في التشخيص والعلاج، ويتفق المتخصصون في خدمة الفرد على أن الدراسة والتشخيص والعلاج عمليات ثلاثة مترابطة ومتكاملة ، فعملية الدراسة يتبعها تفكير تشخيصي يقوم على أساس تفهم المواقف وتفسير المسببات وربطها بالنتائج وتحليل العلاقات بينها ثم الوصول إلى العلاج الذي هو الهدف النهائي لعمليات خدمة الفرد.

دراسة الحالة منهج أم أداة ؟

يرى بعض المشتغلين بمناهج البحث أن دراسة الحالة ليست منهجاً من مناهج البحث، وإنما هي وسيلة من وسائل جمع البيانات ويعتمد هؤلاء على تصنيف "سيللتز" حيث تصنف البحوث إلى فئتين عريضتين : الدراسات الاستطلاعية الوصفية من جانب ، والدراسات التي تختبر فروض السببية من جانب آخر ، ولما كانت دراسة الحالة لا ترد في هذا التصنيف فإنهم يعتبرونها وسيلة من وسائل جمع البيانات .

ويذهب هؤلاء إلى أن دراسة الحالة – وعلى ضوء تصنيف سيللتز- وسيلة من وسائل جمع البيانات وليست منهجاً، ذلك أنه يمكن أن تستخدم الحالة كوسيلة لجمع البيانات في دراسة استطلاعية أو وصفية ، وليس هناك ما يمنع من ناحية أخرى أن تستخدم في دراسة تختبر فروض السببية، وذلك مشروط بطبيعة الحال بوضع الإجراءات المناسبة التي نحصل عليها.

غير أننا نود أن نشير في هذا المجال إلى أن تصنيف سيللتز ليس تصنيفا للمناهج وإنما هو تصنيف لأنواع الدراسات الاجتماعية، وقد سبق أن أشرنا إلى أن هناك فارقاً كبيراً بين أنواع الدراسات (أنماط البحوث) وبين تصنيفات المناهج ، فالبحوث تصنف بالطريقة التي يتبعها البحث لحل المشكلة، كما أن تصنيفات البحوث تعتبر تصنيفات عريضة مرنة أما تصنيفات المناهج فإنها تتحدد بالطريقة التي يتبعها البحث لحل المشكلة، كما أن تصنيفات البحوث تعتبر تصنيفات عريضة مرنة،ـ أما تصنيفات المناهج فإنها أكثر تحديداً ولذا فقد يستعين الباحث في النمط الواحد من الدراسة بأكثر من منهج، وقد ضربنا لذلك مثلا بالبحوث الوصفية التي يدخل تحتها من المناهج المسح الاجتماعي ، ودراسة الحالة ، كما يدخل تحتها أنواع أخرى من البحوث ذكرها هويتنى في تصنيفه.

أما عن استخدام دراسة الحالة في البحوث الوصفية وكذلك في الدراسات التي تختبر فروضا سببية فإن ذلك لا يحول دون اعتبار دراسة الحالة منهجا من مناهج البحث لأن النتائج التي تترتب على الدراسة تتوقف على مدى معرفة الباحث بالوحدة التي يدرسها ، وعلى مدى التقدم العلمي في الميدان ثم إننا لا نحدد مفهوم المنهج بالهدف من البحث أو بالنتائج التي تصل إلينا وإنما نحدد ذلك المفهوم بالطريقة التي تتبع في البحث، وزيادة في توضيح وجهة نظرنا نضيف النقاط التالية:-

١. بالرجوع إلى تحديدنا لمفهومي المنهج والأداة فإننا نجد أن مفهوم المنهج يشير إلى الطريق المؤدى إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة ، في حين أن مفهوم الأداة يشير إلى الوسيلة التي يجمع بها الباحث البيانات التي تلزمه.

وواضح من التعريف السابق لكل من المنهج والأداة أن دراسة الحالة تعتبر منهجاً لأنها طريقة في البحث، ثم كيف يتأتي لنا أن نعتبرها وسيلة من وسائل جمع البيانات والباحث الذي يستعين بمنهج دراسة الحالة يستخدم عدداً من وسائل جمع البيانات من بينها الملاحظة والمقابلة والاستبيان والوثائق والسجلات والملاحظات والخطابات ....الخ.

٢. بالرجوع إلى ما قاله "ماركيز" بشأن المناهج والإطار المرجعي الذي اعتمد عليه في تصنيفه للمناهج فإننا نجده يؤكد أن دراسة الحالة منهج يقوم على عدم الانحياز والدقة والوصف الكامل لموضوع الدراسة، وهو يركز اهتمامه على خطوتي القيام بالملاحظة التمهيدية والاستفادة بالنظريات العلمية في مجال التطبيق وهما من الخطوات الرئيسية في البحث العلمي.
٣. لا يفوتنا أن نذكر في هذا المجال ما سبق أن قلناه بشأن شيوع استخدام منهج دراسة الحالة كرد فعل للتجارب التي أظهر فيها رجال الجشطالت خطأ التفكير الذي يقوم على المنهج التجريبي، ونستطيع أن نقرر بمقتضى هذا القول أن دراسة الحالة منهج كالمنهج التجريبي، والاختلاف بينهما راجع إلى أن المنهج التجريبي يقوم على عاملين هما تحليل الظاهرة إلى عناصرها، وعزل أجزائها بعضها عن بعض للتحقيق مما إذا كان التركيب يؤدى إلى وجود نفس الظاهرة التي سبق تحليلها أم لا ، أما منهج دراسة الحالة فإنه يقوم من البداية على أساس الاهتمام بالموقف الكلى، والنظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالمكان الذي يحتويها.

وقبل أن نختم هذه المناقشة نود أن نشير إلى ما يقوله "جود" و"هات" بشأن هذا المنهج .

"دراسة الحالة ليست أداة من أدوات البحث وإنما هي منهج متميز يقوم أساساً على دراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية".

ويقولان في موضع آخر: " إن الذين ينظرون إلى دراسة الحالة باعتبارها أداة من أدوات البحث إنما يفشلون في أن يميزوا بين دراسة الحالة كمنهج له طريقته في النظر إلى الحقائق الاجتماعية، وبين الأدوات التي صاحبت هذا المنهج منذ نشأته كالملاحظة والوثائق الشخصية ....الخ.

ثالثا :دراسة الأفراد والمجتمعات باستخدام منهج دراسة الحالة:

سبق أن أشرنا إلى أن منهج دراسة الحالة يستخدم في دراسة الوحدات سواء أكانت فرداً أو مؤسسة أو نظاما أو مجتمعا عاماً، وسنحاول في هذا المجال أن نعرض لدراسة الحالة حينما تكون الوحدة فرداً أو مجتمعا محلياً.

أولا: دراسة الأفراد

استخدم منهج دراسة الحالة في دراسة الأفراد منذ أقدم العصور ، فقد استخدمه قدماء المصريون في دراسة حالات المرضى، كما استخدمه القضاة في دراسة حالات المجرمين ، واستخدمته الجمعيات الخيرية في دراسة حالات الأشخاص الذين كانوا يتقدمون يطلب مساعدات مالية، واستخدمه المؤرخون في وصف حياة الناس والأمم، وبالرغم من أن هذه الطريقة كانت تهيئ الفهم المطلوب للوحدة المدروسة إلا أنها لم تكن قائمة على أسس علمية صحيحة.

ويرجع أغلب المشتغلين بمناهج البحث ظهور هذا المنهج واستخدامه بطريقة علمية منظمة إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر حينما استعان "لوبلى" بمنهج دراسة الحالة في دراسة أحوال الأسر العاملة في فرنسا.

وتعتبر الفترة ما بين ١٩١٥- ١٩٢٠ نقطة تحول كبيرة بالنسبة لهذا المنهج، ففى سنة ١٩١٥ نشر ويليام هيلى كتابه " الحدث" بعد أن درس ألفا من الأحداث الجانحين دراسة متعمقة مستعيناً بمنهج دراسة الحالة، وكان هؤلاء الأحداث

يترددون عليه في المعهد السيكوباتي وفى محكمة شيكاغو، وقد انتهى من دراسته إلى أن الإحصاء وحده لا يكفى في فهم الإنسان والظروف المحيطة به، أو على حد قوله "إن الإحصاء لا يروى القصة كاملة" ومما يذكر له أيضا أنه استعان في دراسته بعدد من اختبارات الذكاء والاختبارات النفسية والشخصية، ولذا تعتبره "بولين يونج" رائداً من رواد منهج دراسة الحالة في الولايات المتحدة.

وفى سنة ١٩١٦ عدل "ترمان" اختبار الذكاء الذي وضعه "بينيه" ونشره في كتابه "قياس الذكاء" فكان لهذا الكتاب أثره في تنبيه الأذهان إلى أهمية نسبة الذكاء في فهم حقيقة الفرد ، بالإضافة إلى أنه أتاح الفرصة لتصنيف نسب الذكاء ووضعها في فئات، فأصبح من اليسير وضع كل فرد في الطبقة التي ينتمي إليها ، ومعرفة ما إذا كان ذكيا أو متوسطا أو غبياً أو ضعيف العقل ....الخ.

وفى سنة ١٩١٧ نشرت "مارى ريتشموند" كتابها "التشخيص الاجتماعي"وناقشت فيه مختلف الأساليب التي يستخدمها رجال الخدمة الاجتماعية في الوصول إلى حقائق علمية متعلقة بالأفراد، والتي يمكن بمقتضاها فهم شخصية الفرد (العميل) والتعرف على سمة الحياة التي يحياها وذلك لمساعدته على التكيف مع البيئة التي يحيا فيها.

وفى الفترة ما بين ١٩١٨ – ١٩٢٠ ظهر كتاب "توماس وزنانيكى" عن الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا واستخدم الباحثان الوثائق الشخصية كالمذكرات والخطابات في دراسة الحالات، كما استعانا بسجلات الحكومة والهيئات الاجتماعية التي يتعامل معها الأفراد بطريقة وافية متعمقة أدت إلى تفسيرات اجتماعية لها أهميتها.

هذا ويمكن تعريف منهج دراسة الحالة – حينما تكون الوحدة فرداً- بأنه الطريقة المنظمة لجمع بيانات كافية عن شخص معين باعتباره وحدة من وحدات المجتمع، بقصد التعرف على طبيعة المراكز التي يشغلها في المجتمع، والأدوار التي يقوم بها، وكذا الطريقة التي يتصرف بها في المواقف الاجتماعية المختلفة.

وفى دراسة الحالات الفردية ينبغي التأكد مما يأتى:-

٢. كفاية البيانات: وذلك بجمع بيانات متعمقة عن مختلف جوانب الحالة، وهذه البيانات كثيراً ما تتناول النواحي النفسية والعضوية والصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية للحالة.
٣. صدق البيانات: وللتأكد من صدق البيانات ينبغي الرجوع إلى مصادر أخرى كالتقارير والبيانات الرسمية الموثوق بصحتها، ومراجعة البيانات التي أدلى بها المبحوث على البيانات الرسمية للتأكد من صدقها.
٤. ضمان سرية التسجيل: ينبغي أن يعمل الباحث على منع تسرب البيانات إلى أشخاص آخرين قد يكون في استطاعتهم إلحاق الضرر بالمبحوث نتيجة لإدلائه بالبيانات اللازمة للبحث.
٥. ضمان صحة التعميمات العلمية: وذلك بأن تكون التعميمات متمشية مع النتائج التي حصل عليها الباحث وفى حدود الحالات التي دخلت في نطاق البحث وكذلك الحالات المشابهة لها.

وسائل جمع البيانات عن الحالات الفردية

في دراسة الحالات الفردية يمكن الاستعانة بالأدوات الآتية:-

١. الملاحظة
٢. المقابلة (الاستبار).
٣. الوثائق الشخصية: وتتضمن تواريخ الحياة ، والسير، والسير الخاصة، واليوميات والخطابات.

وسنكتفي في هذا المجال بتوضيح الوثائق الشخصية في جمع البيانات عن الحالات الفردية حيث إننا سنعرض فيما بعد الملاحظة والمقابلة بشيء من التفصيل.

الوثائق الشخصية

استفاد الباحثون الاجتماعيون بالوثائق الشخصية في الحصول على بيانات علمية، وقد استخدمت الوثائق بكثرة في مجال الدراسات الأنثربولوجية ، فكان لها فضل كبير في إثراء الدراسات بالحقائق العلمية، وتكشف الوثائق في مجال الخبرات الداخلية للأشخاص ما تكشف عنه أساليب الملاحظة في مجال السلوك الظاهري أي أنها تكشف للباحث عن الحياة كما يعيشها الشخص دون تدخل من جانب الباحث.

ومن النماذج المشهورة للوثائق الشخصية ما يأتي:-

أ- تاريخ الحياة Life History

يتضمن هذا السجل التاريخ التطوري للفرد منذ نشأته، وتدون فيه استجابات الفرد المختلفة للمؤثرات التي مرت به منذ بداية حياته، والتي كان لها أثر في تكوين قيمه واتجاهاته ، ويتضمن أيضا تطور فلسفة الفرد في الحياة والخبرات التي اكتسبها وأنواع الأزمات النفسية والعقلية التي أثرت في بناء شخصيته، ويعرف بأنه "محاولة متعمدة لتحديد التطور الذي مر به شخص من الأشخاص في محيط ثقافي على أن يكون لهذا التاريخ قيمة نظرية"، ويستعين الباحث بتاريخ الحياة بالنسبة للأشخاص العاديين والذين تصيبهم أزمات واضطرابات نفسية بخلاف السير الذاتية التي يكتبها في الغالب أشخاص عظماء أو مشهورون.

ولإعداد تاريخ الحياة يستطيع الشخص أن يكتب تاريخ حياته، أو يميله على الباحث، وينبغي أن يتضمن تاريخ الحياة عرضا تفصيليا للجوانب البيولوجية والنفسية والاجتماعية والثقافية المحيطة بالفرد حتى يمكن تكوين صورة متكاملة من الحالة المدروسة بكافة أبعادها وتعدد جوانبها.

وقد شمل تاريخ الحالة في البحث الذي قام به المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بجمهورية مصر العربية عن ظاهرة البغاء بيانات عن تكوين أسرة البغي ومستواها الاجتماعي والاقتصادي ونشأة البغي فيها، وحالتها التعليمية والمدنية ونوع روابطها بالوالدين وأفراد الأسرة ورفاقها، ثم الظروف التي تمت فيها أولى علاقاتها الجنسية غير المشروعة ، وما ترتب عليها من آثار في حياة البغي وأسرتها وما تلاها من انزلاق تدريجي أدى إلى احترافها البغاء، وأخيراً اتجاهاتها من ممارسة البغاء في الحاضر وما تأمله لنفسها في المستقبل وكذلك تضمن البحث عدد الاتهامات والسوابق في كل حالة.

ب- السير والسير الخاصة والمذكرات واليوميات

يدافع "البورت Allport" عالم النفس الأمريكي عن قيمة السير والسير الشخصية والمذكرات واليوميات في دراسات الحالة وفى المنهج العلمي الاجتماعي على وجه العموم، ويرى أنها تكشف عن الخبرات الداخلية للأشخاص وتعطى سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة معلومات تتعلق ببناء وديناميكية الحياة العقلية لصاحبها وطريقة سلوكه.

وليس استخدام السير ، والسير الشخصية مفيدا في مجال الدراسات النفسية فحسب، بل إنه مفيد في مجال الدراسات الاجتماعية جميعاً، فهي تكشف عن السلوك الاجتماعي للفرد ومدى تأثره بعوامل البيئة المحيطة به، وطرق استجاباته للمؤثرات والمواقف المختلفة.

وينبغي قبل الاعتماد على هذا النوع من الوثائق تحليلها تحليلا دقيقا للتأكد من صدقها، والتحليل على أنواع : فهناك التحليل الداخلي الايجابي الذي يقصد به التفرقة بين العناصر الأولية التي تحتوى عليها الوثيقة تمهيداً لفهم كل عنصر على حدة، وللوقوف على المعنى الحقيقي الذي ترمي إليه الألفاظ والعبارات ، وهناك التحليل الداخلي السلبي الذي يقصد به الوقوف على الظروف التي وجد فيها كاتب الوثيقة حين سجل ملاحظاته.

ويمكن التحقق من صدق الوثيقة عن طريق الأسئلة التالية:-

١. هل أراد صاحب الوثيقة تحقيق غرض خاص؟ وهل أورد أقوالاً كاذبة لتحقيق هذا الغرض؟
٢. هل ينتمي صاحب الوثيقة إلى جماعة لها اتجاهات معينة يميل إلى نصرتها؟
٣. هل وجد صاحب الوثيقة في مركز أكرهه على الكذب؟
٤. هل جره الغرور بشخصه إلى الاختلاق أو التحريف؟ وهل أراد أن يشعر القارئ بمكانته وجدارته بالتقدير والإجلال؟
٥. هل يحاول صاحب الوثيقة التأثير في الجمهور بأسلوبه الأدبي ؟ وهل شوه الحقائق عندما ألبسها ثوبا أدبيا؟

ومن النماذج المشهورة للسير الخاصة أو ترجمة الشخص لنفسه ما كتبه ابن خلدون عن تاريخ حياته في كتابه " التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقاً"، فقد كتب عن نفسه ترجمة مستفيضة يتحدث فيها عن تفاصيل ما جرى له، وما أحاط به من حوادث من يوم نشأته إلى قبيل مماته، ويتحدث عن كل ذلك بدقة المؤرخ الأمين الحريص على الاستيعاب والشمول فلا يغادر شيئا مما عمله أو حدث له إلا سجله.

وكذلك الترجمة التي كتبها الدكتور طه حسين عن نفسه في كتابه الأيام ، وكذلك استخدم الدكتور عبد المنعم المليجى المذكرات والسير الخاصة للمراهقين في دراسة تطور الشعور الديني عندهم ، وقد استخدمها الدكتور صمويل مغاريوس في دراسته الاستطلاعية لأحوال المراهقين المصريين وصور مراهقتهم وما يحيط بها من ظروف، وكانت مادة البحث هي الموضوعات التي كتبها طلابه بكلية التربية عن الظروف التي لابست مراهقتهم.

هذا وتفيد الخطابات في الكشف عن كثير من الحقائق الداخلية للأشخاص وقد قام "توماس وزنانيكى" في دراستهما عن الفلاح البولندي في أوروبا وأمريكا بتحليل ١٥٠٠٠ خطاباً، وقد ساعدت الخطابات على معرفة تكوين الأسرة البولندية والروابط التي تربط بين أفرادها، والنظم الاجتماعية في الريف البولندي ومراحل انفصال المهاجرين عن تقاليدهم القديمة وتكيفهم مع البيئة الجديدة في الولايات المتحدة ، ولذا يمكن اعتبارها فتحاً علميا في هذا المجال.

ثانيا : دراسة المجتمعات المحلية

يعرف المجتمع المحلى بأنه مساحة أو مكان للحياة الاجتماعية يتميز بدرجة من الترابط الاجتماعي ، وأسس المجتمع المحلى هي الدائرة المكانية وعاطفة الجماعة، ويرى "ماكيفر" أن السمة المميزة للمجتمع المحلى هي أن المرء يمكنه أن يحيا حياته كلها في داخله، فالإنسان مثلا لا يستطيع أن يحيا حياته كلها في داخل مؤسسة تجارية أو داخل كنيسة بينما يستطيع أن يفعل ذلك في داخل قرية أو مدينة، وعلى ذلك فالصفة الأساسية للمجتمع المحلى هي أن كل علاقات الفرد الاجتماعية يمكن أن توجد في داخله.

ويرى "روبرت ردفيلد" أن خصائص المجتمع المحلى هي التميز ، وهي ظاهرة شعور الأشخاص بالانتماء الشديد لهذا المجتمع، والصغر، وهو أن المجتمع ككل يكون وحدة مستقلة للملاحظة المباشرة، كما يصلح أي جزء كالعائلة لمثل هذه الملاحظة، والتجانس : وهو تشابه نشاط الأفراد واتجاهاتهم على أساس الجنس وطبقات العمر ، والاكتفاء الذاتي : وهو أن جميع أنواع النشاط الاقتصادي والاجتماعي تستغرق داخلا لمجتمع كل حياة الفرد والجماعة دون حاجة إلى الخارج.

هذا ويمكن تعريف دراسة الحالة – حينما تكون الوحدة مجتمعا محلياً- بأنه الطريقة لجمع بيانات كافية عن مجتمع محلى معين بحيث تساعد هذه البيانات على تكوين صورة واضحة عن الحياة في داخل المجتمع ككل، وقد ينصب مجال الدراسة على نسق أو نظام واحد من أنظمة المجتمع أو يشمل عدة أنظمة وقد يشمل جميع الأنظمة القائمة في المجتمع ليتمكن الباحث من الوصول إلى مزيد من الدقة والفهم.

وقد استخدم منهج دراسة الحالة في دراسة المجتمع المحلى لمدينة "مديلتاون" بولاية إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية ، ويلخص الباحثان – روبرت ليند وهيلين ليند- هدفهما من الدراسة بقولهما : إنهما تعتبر دراسة ديناميكية وظيفية للحياة المعاصرة بمدينة مديلتاون في ضوء اتجاهات السلوك المتغير والملحوظ خلال خمسة وثلاثين عاماً، ولدراسة التغير اختار الباحثان سنة ١٩٨٠ لتكون الحد الفاصل بين فترتي الاستقرار والتغير ، ثم درسا التغير الذي طرأ على المدينة من سنة ١٨٩٠- ١٩٢٥ ونشرا النتائج التي توصلا إليها في سنة ١٩٢٩ ، ومنذ ذلك الحين ظهرت أبحاث كثيرة مستخدمة نفس المنهج ، من بين تلك الأبحاث ما تناول جميع الأنظمة القائمة بالمجتمع، ومنها ما تناول جانبا واحدا فقط لدراسة البنيان الطبقي.

ومن البحوث التي أجريت بجمهورية مصر العربية بحث قام به الدكتور حامد عمار في قرية سلوا بأسوان ، وبحث آخر أجراه الدكتور عاطف غيث في قرية القيطون بمحافظة الدقهلية، وبحث ثالث أجراه الدكتور أحمد أبو زيد لدراسة ظاهرة الثأر بإحدى قرى الصعيد.

لا تختلف خطوات دراسة المجتمعات المحلية عن الخطوات التي تتبع في أي بحث علمي ، إلا أننا نود أن نشير في هذا المجال إلى عدة أمور ينبغي مراعاتها عند الدراسة أهمها:-

١. ينبغي أن يحدد الباحث مشكلة الدراسة تحديدا دقيقا ، وأن يجعلها على درجة كبيرة من الوضوح ، ومن الضروري أن يحدد الباحث أيضا ما إذا كان يرغب في إجراء بحثه مستعينا بفروض محددة أو أنه يرغب في النزول إلى الميدان ليسجل كل شيء عن المجتمع من غير أن يضع فروضاً محددة، وقد سبق أن أوضحنا أهمية الفروض وخاصة في المجالات التي ارتادها الباحثون من قبل ، وقلنا أنها توجه الباحث إلى نوع الحقائق التي يجب أن يبحث عنها بدلا من تشتت جهوده دون غرض محدد ، كما أنها تساعد على الكشف عن العلاقات الثابتة التي تقوم بين الظواهر.

٢. من أهم شروط دراسة المجتمعات المحلية التحديد الواضح للمجتمع، لذا ينبغي على الباحث أن يحدد ما إذا كان يرغب في دراسة مجتمع صغير قائم بذاته أو في دراسة مجتمعات تعتبر أجزاء من مجتمع أكبر، وقد كان الاعتقاد السائد بين علماء الأنثروبولوجيا الاهتمام فقط بدراسة المجتمعات البدائية التي تعتبر مجتمعات قائمة بذاتها، إلا أن الاتجاه الحالي بين هؤلاء العلماء قد تحول إلى دراسة المجتمعات التي تعتبر أجزاء من مجتمعات أكبر ، ولذا فإن منن الضروري في مثل هذه الأحوال العناية بتحديد المجتمع تحديدا دقيقا، خاصة وأنه ليست هناك حدود واضحة المعالم تفصل بين مجتمع وآخر نظرا لأن الفواصل بين المجتمعات ليس لها وجود واقعي ملموس نتيجة للتفاعلات الاجتماعية المتبادلة بين المجتمعات.

وفى بعض الأحيان يحاول الباحث أن يتخير مجتمعا يمثل مجتمعات متعددة ويشترك معها في كثير من الخصائص كالتركيب السكاني والتكوين العنصري والمستوى الاجتماعي والاقتصادي ، وفى هذه الحالة ينبغي على الباحث أن يحدد خصائص النموذج وأن يحدد نواحي التشابه والاختلاف بينه وبين غيره من المجتمعات.

٣. ينبغي على الباحث قبل أن يقرر اختياره النهائي لمجتمع ما أن يكون متأكدا من توفر الإحصاءات والبيانات والمصادر التاريخية التي تعطي صورة واضحة عن المجتمع وخصائصه وتطوره، وان يتعرف على الصعوبات التي قد تعترض سير البحث وأن يفكر في طرق مواجهة تلك الصعوبات حتى إذا أيقن أن في استطاعته تذليلها ، أمكنه أن يمضى في بحثه وهو على ثقة من أمره.

٤. ينصح بعض المشتغلين بمناهج البحث بعدم دراسة المجتمعات المحلية في حالة التغير لقلة المصادر التاريخية عن تلك المجتمعات ولكثرة الصعوبات التي قد تعترض الباحث في الدراسة وفى رأينا أن دراسة المجتمعات في حالتها الديناميكية أمر له أهميته خاصة وان المجتمعات في حالة تغير مستمر ودراستنا لها في حالتها الاستاتيكية ليست إلا دراسة فرضية.

ولدراسة التغير يشير "ليند" بتحديد نقطة الصفر وهى النقطة التي يعتقد الباحث أن المجتمع قد تغير عندها تغيرات ملموسة وتتحدد هذه النقطة غالباً بقيام حرب أو ثورة أو حدوث غزو بالنسبة للمجتمع.

هذا وتثير نقطة الصفر إشكالات متعددة لصعوبة تحديدها لأن المجتمع في أيه فترة من تاريخه لا يكون في حالة ثبات تام ولذا فإنها تخضع لتقدير الباحث الشخصي.

٥. يجب تحديد الطريقة التي تجمع بواسطتها البيانات ، فإذا كان الباحث يهدف إلى دراسة المجتمع ككل فيمكنه الاستفادة بالخرائط والرسوم المختلفة ، وإذا كان يهدف إلى دراسة الجماعات والأنظمة القائمة بالمجتمع فيمكنه الاستفادة بالوثائق التي تلقى الضوء على حقيقة الجماعات المكونة للمجتمع، كما يجدر به الاعتماد على ملاحظات كبار السن والنزول إلى الميدان لجمع البيانات بواسطة الملاحظة بالمشاركة وإذا كان يهدف إلى دراسة الأفراد فيمكنه الاستفادة بالاستبيان والمقابلة الشخصية.

<u>يفضل أن يكون جامعو البيانات غرباء على المجتمع وذلك للأسباب الآتية:-</u>

أ- إذا كان جامع البيانات من خارج المجتمع فإن نظرته تكون أكثر موضوعية وواقعية.
ب- يفضل الناس الشخص الغريب عن مجتمعهم عند إعطاء البيانات وذلك لأنه يترك المجتمع بعد الانتهاء من مهمته، وليس من صالحه أن يستغل المعلومات لصالح فريق من الناس دون الآخر.
ت- إذا كان هناك نزاع بين الجماعات المكونة للمجتمع المحلى فإنه من الأفضل أن يقوم بجمع البيانات شخص محايد لا دخل له في النزاع القائم.
ث- قد يتحرج الناس من التحدث عن مشكلاتهم أمام شخص يعرفونه ولكنهم لا يشعرون بالحرج أمام شخص غريب عنهم وعن مجتمعهم.

٧. ينبغي إعداد المجتمع لعملية البحث قبل البدء فيه حتى يضمن الباحث المساعدة الكافية من جانب المبحوثين.
٨. ينبغي أن يتجه الباحث بعد جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها إلى تعميم النتائج التي وصل إليها على المجتمعات المتشابهة لأن الوصول إلى التعميم هو الهدف من الدراسات العلمية.

تسجيل البيانات وتصنيفها وتحليلها

(أ) التسجيل

التسجيل عملية يقصد بها تدوين البيانات وإثبات البيانات بطريقة منظمة تساعد الباحث على استخلاص الحقائق المتعلقة بالحالة المدروسة، ويعتمد التسجيل أساسا على الوصف الدقيق للحالة بشرط أن يكون ذلك بأسلوب موضوعي ، فلا يغير الباحث في الحقائق متأثرا بآرائه الشخصية واتجاهاته الخاصة.

وينبغي أن يتضمن السجل الدقيق ما يأتي:-

١. صحيفة الوجه: وهي الصحيفة الأولى في السجل وتسجل عليها البيانات الآتية:

أ- إشارة إلى الوثيقة المتضمنة ومدى أهميتها لمراحل الدراسة المختلفة أو لمرحلة بعينها.
ب- رقم الوثيقة.
ت- اسم الباحث.
ث- اسم الشخص الذي يدلى بالبيانات ونوع صلته بالموقف المبحوث.
ج- تاريخ المقابلة.
ح- الظروف التي أجريت فيها المقابلة؟
خ- إشارة إلى سرية البيانات المتضمنة وخاصة إذا كان المبحوث يرغب في المحافظة على سرية البيانات التي أدلى بها.

٢. تحديد موضع الدراسة، والهدف من البحث ، والخطوط الرئيسية التي يتضمنها وكذا الفروض التي يرغب الباحث في التحقق من صحتها.
٣. إشارة إلى الأدوات التي استخدمها الباحث في جمع البيانات كالمقابلة والملاحظة الشخصية والاستبيان والوثائق ....الخ.
٤. الاحتفاظ بالوثائق الهامة التي تصف مواقف اجتماعية محددة، أو تصف شخصية الفرد أو الحوادث الهامة في حياته ، وإذا تعذر الاحتفاظ بتلك الوثائق في السجل – لكبر حجمها أو لأي سبب آخر – فيمكن إرفاق نسخة مكتوبة بالكربون تتضمن النقاط الرئيسية التي تشتمل عليها الوثائق.
٥. إشارة إلى بعض ملاحظات الباحث المبدئية عن الوثائق، ونواحي الضعف فيها وكذا حالة المبحوث : آراؤه ، وظروفه، فكل ذلك له أهمية في تقدير البيانات وصحتها ، كما يفيد في الكشف عن ظروف المبحوث وحالته الانفعالية.

(ب) التصنيف والتحليل والتعميم

لما كان البحث يتضمن عمليات ثلاث هي جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها ثم تفسيرها لاستخلاص النتائج وتعميمها، فإن من الضروري أن يوجه الباحث عنايته إلى جميع الخطوات بنفس الدقة ، وينبغي على الباحث بعد تسجيله للبيانات أن يعمد إلى تصنيفها في مجموعات على أساس أوجه الشبه البارزة بينها، ونود أن نشير هنا إلى أن طريقة التصنيف تسير في نفس الخطوات التي تتبع في المنهج الاستقرائي ، فالباحث يبدأ بالحقائق الجزئية ثم يضمها في مجموعات كبيرة ثم في مجموعات أكبر إلى أن ينتهي به الأمر إلى إصدار تعميمات علمية، أي أنه يبدأ بالجزئيات ليتوصل إلى القضايا العامة.

ويمكن تصنيف بيانات الحالات المدروسة وفقاً للخطوات التالية:-

١. ينبغي النظر إلى الحقائق الجزئية المتفرقة المدونة بالسجلات ثم ضمها في مجموعات متشابهة ويطلق على هذه المجموعات اسم "الحقائق الاجتماعية".
٢. ينبغي النظر إلى ما بين الحقائق الاجتماعية من تشابه وما تتضمنه من انتظام وتتابع ، وذلك لضم هذه الحقائق في مجموعات أكبر تعرف باسم مجموعات الحقائق الجزئية.
٣. يستطيع الباحث أن ينظر إلى مجموعات الحقائق الاجتماعية نظرة فاحصة مدققة ليكتشف العلاقات القائمة بين مجموعات الحقائق.

وليحدد نموذج حالة الذي أمامه ومدى اتفاقه مع غيره من النماذج.

وينبغي أن تكون التعميمات متمشية مع النتائج وفى حدود الحالات التي دخلت في نطاق البحث وكذلك الحالات المتشابهة لها.

رابعا :حدود منهج دراسة الحالة

يتشكك بعض الباحثين في أهمية منهج دراسة الحالة ومدى الاعتماد عليه في البحث لعدة عوامل أهمها:-

١) عدم صدق البيانات التي يجمعها الباحث باستخدام هذا المنهج: فيرى "ريد بين" مثلاً أن سجلات الحياة لا تعطى نتائج صادقة للأسباب الآتية:-

١. قد يسجل المبحوث الأقوال التي تتفق مع ما يريده الباحث أو ما يعتقد المبحوث أن الباحث يريده، وفى ذلك تحريف للحقائق عن موضعها.
٢. كثيراً ما يبتعد المبحوث عن ذكر الحقائق كما حدثت، فيحاول أن يكتبها من وجهة نظره مبرراً تصرفاته ، ومؤيداً نظرته إلى الأشياء والأشخاص.
٣. قد يحاول المبحوث تضخيم الحوادث ، وإضافة حوادث جديدة من نسخ خياله فيصعب على الباحث تحديد ما حدث منها وما لم يحدث.
٤. قد يتجه الباحث إلى الحقائق التي يريدها والتي تؤيد وجهة نظره مغفلاً الجوانب التي تناقض آراؤه ، ويضرب"ريد بين" مثالاً بمدارس التحليل النفسي ، ففرويد لا يرى في السجلات إلا عوامل الجنس، بينما يرى فيها "أدلر" مركب النقص ويرى فيها "يونج" عوامل الانطواء والانبساط.
٥. أغلب الحالات التي تقدم وثائق عن حياتها ليست إلا حالات شاذة ـ ولذا فإن تعميم النتائج من هذه الحالات لا يصدق على جميع الحالات القائمة في المجتمع.
٦. كثيراً ما يحاول الباحث مساعدة الحالة، وفى هذه الحالة يصبح للجانب الذاتي تأثير كبير فيما يستخلصه الباحث من نتائج.
٧. نادراً ما تتشابه مواقف الحالة مع غيرها من الحالات وبالنسبة لعدد كبير من المتغيرات.
٨. تكتب الوثائق الشخصية بأسلوب الشخص نفسه ـ لذا فإن الباحث يقوم بتحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية ثم يحاول أن يحول ما كتبه المبحوث إلى مفاهيم منطقية وفئات قابلة للتصنيف.

٢) عدم إمكانية تعميم النتائج التي يصل إليها الباحث عن طريق استخدام منهج دراسة الحالة: وذلك لاختلاف الحالة عن غيرها من الحالات، وقد أشار "ريد بين" إلى هذه النقطة في اعتراضاته السابقة كما أشار إليها عدد كبير من الباحثين.

٣) يتكبد الباحث في دراسته للحالات كثيراً من الوقت والجهد والمال: وهذا يقلل من أهمية هذا المنهج ومدى الاعتماد عليه في البحث.

٤) وردا على الاعتراضات السابقة فإننا نقول إنه بالنسبة للاعتراض الأول فإنه لا يوجه إلى المنهج بقدر ما يوجه إلى الأدوات التي يستخدمها في جمع البيانات كسجلات الحياة، ومن الممكن التأكد من صدق البيانات التي يحصل عليها الباحث بالرجوع إلى مصادر أخرى كالتقارير والبيانات الرسمية الموثوق بصحتها ، ومراجعة البيانات الموجودة بسجلات الحياة أو التي أدلى بها المبحوث على البيانات الرسمية للتأكد من صحتها.

٥) أما عن الاعتراض الثاني – وهو إمكانية التعميم- فإننا نقول بأن كل حالة من الحالات لا يمكن اعتبارها فردية فريدة في خصائصها ، وإنما تشترك مع غيرها في كثير من الخصائص ولتأييد وجهة نظرنا نضرب مثلاً بما جاء في دراسة الدكتور عاطف غيث عن قرية القيطون ، يقول الباحث " وتتشابه مع هذا النموذج أعداد كبيرة من القرى التي لها نفس الخصائص، حتى ليبدو أنني أدرس هذه القرى جميعاً مرة واحدة، ذلك لأنني لا أدرس مجتمعاً قائما بذاته بل أدرس مجتمعات لها خصائص متعددة لا تتشابه مع كثير غيرها في مجتمعنا فحسب، بل في مجتمعات متعددة من العالم".

٦) أما عن الاعتراض الثالث فلا غير في أن يتكبد الباحث في دراسته بعض الجهد والوقت والمال طالما أنه يرغب في الوصول إلى نتائج متعمقة مستقصية لها دلالتها العلمية، طالما أنه يرغب في الكشف عن العوامل الديناميكية المؤثرة في الموقف الكلي، فعلى قدر ما يبذل الباحث من جهد على قدر ما يحصل على نتائج دقيقة متعمقة.

أسئلة المحاضرة:

لسؤال الأول : وضحى / وضح المقصود بمنهج دراسة الحالة.
السؤال الثاني : تحدثي / تحدث بالتفصيل عن حدود منهج دراسة الحالة.

إجابة السؤال الأول "
يطلق على منهج دراسة الحالة في الفرنسية اسم "المنهج المونوجرافي" والمونوجرافيا تعنى وصف موضوع مفرد، ويقصد بها علماء الاجتماع الفرنسيون القيام بدراسة وحدة مثل الأسرة أو القرية أو القبيلة أو المصنع دراسة مفصلة مستفيضة للكشف عن جوانبها المتعددة والوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المتشابهة.
أما العلماء الأمريكيون فقد وضعوا تعريفات متعددة لمنهج دراسة الحالة، وتنفق أغلب التعريفات على أن منهج دراسة الحالة هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً محلياً أو مجتمعاً عاماً، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة لها.
وفي ضوء التعريفات المختلفة لمنهج الدراسة الحالة يمكن تحديد العناصر الأساسية للمنهج فيما يلي:-

١. ليس من الضروري أن تكون الحالة جماعة أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعاً محلياً، فقد تكون فرداً.
٢. طالما أن منهج دراسة الحالة ينصب على دراسة الوحدات الاجتماعية سواء أكانت وحدات كبيرة أو صغيرة فإن الوحدة الصغيرة قد تكون جزءا من حالة في إحدى الدراسات، بينما تكون حالة قائمة بذاتها في دراسة أخرى، فإذا كان البحث مثلاً ينصب على دراسة مجتمع محلى ، فإن ذلك المجتمع يكون بمثابة الحالة، بينما تصبح الأنظمة الاجتماعية والجماعات المكونة للمجتمع المحلى وكذلك الأفراد بمثابة أجزاء أو مواقف أو عوامل داخله في تكوين الحالة، وإذا كان موضوع الدراسة منصبا على المؤسسات الاجتماعية فإن كل مؤسسة اجتماعية تعتبر بمثابة حالة، بينما يصبح الأفراد مجرد أجزاء أو مواقف أو عوامل داخله في تكوين الحالة، أما إذا كان موضوع الدراسة منصبا على الأفراد فإن كل فرد من الأفراد يعتبر حالة قائمه بذاتها.
٣. يقوم المنهج على أساس التعميق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف.
٤. يهدف المنهج إما إلى تحديد مختلف العوامل التي تؤثر في الوحدة المدروسة أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة .

إجابة السؤال الثاني:
يتشكك بعض الباحثين في أهمية منهج دراسة الحالة ومدى الاعتماد عليه في البحث لعدة عوامل أهمها:-
١- عدم صدق البيانات التي يجمعها الباحث باستخدام هذا المنهج: فيرى "ريد بين" مثلاً أن سجلات الحياة لا تعطى نتائج صادقة للأسباب الآتية:-

- قد يسجل المبحوث الأقوال التي تتفق مع ما يريده الباحث أو ما يعتقد المبحوث أن الباحث يريده، وفى ذلك تحريف للحقائق عن موضعها.
- كثيراً ما يبتعد المبحوث عن ذكر الحقائق كما حدثت، فيحاول أن يكتبها من وجهة نظره مبرراً تصرفاته ، ومؤيداً نظرته إلى الأشياء والأشخاص.
- قد يحاول المبحوث تضخيم الحوادث ، وإضافة حوادث جديدة من نسخ خياله فيصعب على الباحث تحديد ما حدث منها وما لم يحدث.
- قد يتجه الباحث إلى الحقائق التي يريدها والتي تؤيد وجهة نظره مغفلاً الجوانب التي تناقض آراؤه ، ويضرب"ريد بين" مثالاً بمدارس التحليل النفسي ، ففرويد لا يرى في السجلات إلا عوامل الجنس، بينما يرى فيها "أدلر" مركب النقص ويرى فيها "يونج" عوامل الانطواء والانبساط.
- أغلب الحالات التي تقدم وثائق عن حياتها ليست إلا حالات شاذة ـ ولذا فإن تعميم النتائج من هذه الحالات لا يصدق على جميع الحالات القائمة في المجتمع.

- كثيراً ما يحاول الباحث مساعدة الحالة، وفى هذه الحالة يصبح للجانب الذاتي تأثير كبير فيما يستخلصه الباحث من نتائج.
- نادراً ما تتشابه مواقف الحالة مع غيرها من الحالات وبالنسبة لعدد كبير من المتغيرات.
- تكتب الوثائق الشخصية بأسلوب الشخص نفسه ـ لذا فإن الباحث يقوم بتحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية ثم يحاول أن يحول ما كتبه المبحوث إلى مفاهيم منطقية وفئات قابلة للتصنيف.

٢-عدم إمكانية تعميم النتائج التي يصل إليها الباحث عن طريق استخدام منهج دراسة الحالة: وذلك لاختلاف الحالة عن غيرها من الحالات، وقد أشار "ريد بين" إلى هذه النقطة في اعتراضاته السابقة كما أشار إليها عدد كبير من الباحثين.
٣-يتكبد الباحث في دراسته للحالات كثيراً من الوقت والجهد والمال: وهذا يقلل من أهمية هذا المنهج ومدى الاعتماد عليه في البحث.

وردا على الاعتراضات السابقة فإننا نقول إنه

بالنسبة للاعتراض الأول فإنه لا يوجه إلى المنهج بقدر ما يوجه إلى الأدوات التي يستخدمها في جمع البيانات كسجلات الحياة، ومن الممكن التأكد من صدق البيانات التي يحصل عليها الباحث بالرجوع إلى مصادر أخرى كالتقارير والبيانات الرسمية الموثوق بصحتها ، ومراجعة البيانات الموجودة بسجلات الحياة أو التي أدلى بها المبحوث على البيانات الرسمية للتأكد من صحتها.

أما عن الاعتراض الثاني – وهو إمكانية التعميم- فإننا نقول بأن كل حالة من الحالات لا يمكن اعتبارها فردية فريدة في خصائصها ، وإنما تشترك مع غيرها في كثير من الخصائص ولتأييد وجهة نظرنا نضرب مثلاً بما جاء في دراسة الدكتور عاطف غيث عن قرية القيطون ، يقول الباحث " وتتشابه مع هذا النموذج أعداد كبيرة من القرى التي لها نفس الخصائص، حتى ليبدو أنني أدرس هذه القرى جميعاً مرة واحدة، ذلك لأنني لا أدرس مجتمعاً قائما بذاته بل أدرس مجتمعات لها خصائص متعددة لا تتشابه مع كثير غيرها في مجتمعنا فحسب، بل في مجتمعات متعددة من العالم".

أما عن الاعتراض الثالث فلا غير في أن يتكبد الباحث في دراسته بعض الجهد والوقت والمال طالما أنه يرغب في الوصول إلى نتائج متعمقة مستقصيه لها دلالتها العلمية، طالما أنه يرغب في الكشف عن العوامل الديناميكية المؤثرة في الموقف الكلي، فعلى قدر ما يبذل الباحث من جهد على قدر ما يحصل على نتائج دقيقة متعمقة.